

الراشد يهنئ الخرافي باختياره سفيراً للنوايا الحسنة



م. عادل الخرافي

وجه رئيس مجلس الأمة على الراشد برقية للثائب م. عادل الخرافي جاء فيها: الأخ الفاضل النائب عادل الجارالله الخرافي المحترم عضو مجلس الأمة، تحية من عند الله مباركة طيبة، وبعد...
سعدنا أيمسا سعادة باختياركم سفيراً للنوايا الحسنة والسلام والإنسانية التي منحكم إياها مجلس إدارة المنظمة العالمية للسلام والتنمية تقديراً لجهودكم ودوركم الريادي

و دعمكم المالي والمعنوي للعالم الإسلامي ومساعدة إخواننا لنا من المسلمين وغير المسلمين في جنوب الفلبين. أمذك الله بعون من لدنه، وأثابكم على صنع أعمالكم وبارك جهودكم لتحقيق ما يتطلع إليه بلدنا العزيز من دوام الرفعة والسود والرفي والإزدهار في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله ورعاهما.

الخرافي: ما خطط «الكهرباء» لتخفيض الاستهلاك الفردي؟

مؤهلاته وخبراته؟
6 - ما القيمة الحالية لمخزون قطع الغيار الموجودة ونسبة استخدامها؟
7 - ما الخطة التنموية لوزارة الكهرباء والماء وما أسباب عدم تنفيذها رغم رصد ميزانية 10 ملايين دينار لها؟ وإذا كانت هناك خطة فأرجو أفادتي بها وبدايتها وما النتائج المتوقعة منها؟
8 - لماذا لم يتم تطوير إدارة شؤون المستهلكين ولماذا لا يتم إصدار فواتير دقيقة وصحيحة بدلا من الاعتماد على الاستهلاك والتقدير؟
9 - ما خطط الوزارة لتلافي نتائج التأخير في تنفيذ محطة الزور الشمالية؟

وجه النائب م. عادل الخرافي سؤالاً لوزير الكهرباء والماء ووزير الأشغال العامة عبدالعزيز الإبراهيم جاء فيه: يرجى افادتي وتزويدي بالآتي:
1 - ما خطط وزارة الكهرباء والماء لخفض الاستهلاك الفردي والترشيدي؟
2 - ما أسس ومعايير تقييم القياديين في الوزارة؟
3 - من المهندس أو الفريق المختص الذي أعد خطة الطوارئ لوزارة الكهرباء والماء؟
4 - ما خطة الوزارة في خفض المياه المفاقدة وهل تم اتخاذ أي إجراءات لتقليلها؟
5 - من مسؤول المخازن العامة بالوزارة وما

شهرية قيمتها 595 ديناراً. كما قدمت الكتلة اقتراحاً آخر جاء فيه: لتحسين العائد على أملاك الدولة ولصيانتها والحفاظ عليها بتقديم الاقتراح التالي: تحويل مسؤولية تشغيل وإدارة أملاك الدولة المختلفة من أصول قائمة على القطاع الخاص عن طريق المزايدة العلنية مع إعطاء الشباب والمتقاعدین الأولوية في إدارة وتطوير هذه الأملاك بما يسعده على الدولة بعائد أكبر ومستوى تشغيلي أفضل.

طالبات بإيقاف عمليات التكميم حالياً «المستقلون» تقترح 595 ديناراً راتباً لربة المنزل الكويتية



حمد سيف



طاهر الفيلكاري



ناصر المري



فيصل الكندري

للد من العبت والهدر في المال العام.
وقدمت الكتلة اقتراحاً آخر جاء فيه: من أجل المحافظة على الأسرة الكويتية ودعم ربة المنزل نقدم الاقتراح التالي: تعديل قرار منح المرأة الكويتية ربة المنزل غير العاملة البالغة من العمر 55 سنة فما فوق مساعدة مالية شهرية قيمتها 595 ديناراً. ليتم تعديله كما يلي: منح المرأة الكويتية ربة المنزل غير العاملة والبالغة من العمر 40 سنة فما فوق مساعدة مالية

دون وجه حق في مختلف المناقصات التي تمت خلال السنوات الخمس الماضية بشكل عام.
كما قدم أعضاء الكتلة اقتراحاً برغبة آخر جاء فيه: أن تقوم كل الجهات الحكومية بمختلف الكيانات القانونية الممولة برؤوس أموالها من المال العام والتي توجد لديها فوائض مالية تزيد عن الـ 50٪ من رؤوس أموالها بإعادة ما زاد عن ذلك إلى الخزينة العامة للدولة بشكل فوري بما في ذلك شركات القطاع النفطي

الخدمة بالوفاة صرف بدل رصيد الإجازات لورثة المتوفي الشرعيين».
وجاءت المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون بتعديل نص المادة (83) من القانون رقم 23 لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة كالآتي: من حيث أن القانون رقم 23 لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة ينص في المادة (83) على أنه «يحتفظ رجل الشرطة برصيد إجازته الدورية التي لم يحصل عليها ولم يتقاضاها بدلا لها خلال خمس سنوات ويجوز له الانتفاع بما لا يزيد على ثلاثة أشهر في السنة الواحدة إذا سمحت ظروف العمل بذلك، ويصرف له بدل رصيد الإجازات عند انتهاء

الخدمة بالوفاة صرف بدل رصيد الإجازات لورثة المتوفي الشرعيين».
وجاءت المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون بتعديل نص المادة (83) من القانون رقم 23 لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة كالآتي: من حيث أن القانون رقم 23 لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة ينص في المادة (83) على أنه «يحتفظ رجل الشرطة برصيد إجازته الدورية التي لم يحصل عليها ولم يتقاضاها بدلا لها خلال خمس سنوات ويجوز له الانتفاع بما لا يزيد على ثلاثة أشهر في السنة الواحدة إذا سمحت ظروف العمل بذلك، ويصرف له بدل رصيد الإجازات عند انتهاء

البدالي يقترح حصول أفراد الشرطة على بدل إجازات عن خمس سنوات عند نهاية الخدمة

الخدمة بالوفاة صرف بدل رصيد الإجازات لورثة المتوفي الشرعيين».
وجاءت المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون بتعديل نص المادة (83) من القانون رقم 23 لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة كالآتي: من حيث أن القانون رقم 23 لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة ينص في المادة (83) على أنه «يحتفظ رجل الشرطة برصيد إجازته الدورية التي لم يحصل عليها ولم يتقاضاها بدلا لها خلال خمس سنوات ويجوز له الانتفاع بما لا يزيد على ثلاثة أشهر في السنة الواحدة إذا سمحت ظروف العمل بذلك، ويصرف له بدل رصيد الإجازات عند انتهاء

الخدمة بالوفاة صرف بدل رصيد الإجازات لورثة المتوفي الشرعيين».
وجاءت المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون بتعديل نص المادة (83) من القانون رقم 23 لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة كالآتي: من حيث أن القانون رقم 23 لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة ينص في المادة (83) على أنه «يحتفظ رجل الشرطة برصيد إجازته الدورية التي لم يحصل عليها ولم يتقاضاها بدلا لها خلال خمس سنوات ويجوز له الانتفاع بما لا يزيد على ثلاثة أشهر في السنة الواحدة إذا سمحت ظروف العمل بذلك، ويصرف له بدل رصيد الإجازات عند انتهاء

الخدمة بالوفاة صرف بدل رصيد الإجازات لورثة المتوفي الشرعيين».
وجاءت المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون بتعديل نص المادة (83) من القانون رقم 23 لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة كالآتي: من حيث أن القانون رقم 23 لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة ينص في المادة (83) على أنه «يحتفظ رجل الشرطة برصيد إجازته الدورية التي لم يحصل عليها ولم يتقاضاها بدلا لها خلال خمس سنوات ويجوز له الانتفاع بما لا يزيد على ثلاثة أشهر في السنة الواحدة إذا سمحت ظروف العمل بذلك، ويصرف له بدل رصيد الإجازات عند انتهاء



بدر البدالي

قدم النائب بدر البدالي اقتراحاً بقانون بتعديل نص المادة 83 من القانون رقم 23 لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة. وجاء كالآتي:
مادة أولى: يستبدل بنص المادة (83) من القانون رقم 23 لسنة 1968 المشار إليه النص التالي: «يحتفظ عضو قوة الشرطة بكامل رصيد إجازته الدورية التي لم يحصل عليها ولم يتقاضاها نقداً أثناء خدمته الفعلية، ويجوز له الانتفاع به بما لا يزيد على ثلاثة أشهر في السنة الواحدة إذا سمحت ظروف العمل بذلك، ويستحق عند انتهاء خدمته صرف بدل رصيد الإجازات عن خمس سنوات فقط من رصيد الإجازات، فإذا انتهت

الشليمي: «التعليمية» استمعت لأقوال أغلب أطراف قضية العوضي



خالد الشليمي

قال مقرر اللجنة التعليمية النائب خالد الشليمي: ان اللجنة اجتمعت لمناقشة تكليف المجلس للتحقيق فيما اتراه النائب كامل العوضي واستمعت اللجنة إلى أغلب الأطراف، مشيراً إلى ان اللجنة تقدمت بطلب إحضار ملفات التحقيق التي أجريت من قبل الوزارة للاطلاع عليها، وذلك لصياغة التقرير النهائي.
وقال الشليمي: ان القضية مازالت قيد البحث، مبيناً

ان الشؤون القانونية ذكرت ان الوضع لا يحمل الصفة الجنائية، وعليه تم خصم 10 أيام على الناظر، مشيراً إلى ان هذه العقوبة مانعة للترقية ومانعة لثباته في منصبه. من ناحية، شكر أمين سر مجلس الأمة النائب كامل العوضي جهد اللجنة، مبيناً انه ركز خلال اجتماعه مع اللجنة على عدم جواز نقل وكيل المدرسة وبقيّة الشهود وعلى ضرورة تطبيق القانون.

ندوة العدالة والسلام بديوان عاشور: حلّ المجلس الحالي إما بحكم المحكمة أو بصفقة بين الحكومة ومن قاطعوا الانتخابات

قانون يقدم من المجلس، مبيناً ان الكل ينتظر حكم المحكمة الدستورية في 6/16 والمحكمة ستحكم على مرسوم الصوت الواحد والمراسيم هي قضايا سياسية أكثر من كونها قضايا تشريعية حسب حكم المحكمة الدستورية السابق
واكد ان الحكم الذي سيصدر في 6/16 لا شك ستكون له اسقاطات سياسية واجتماعية على وضع البلد وبالتالي نتائج حكم المحكمة الدستورية سواء كانت ايجابية او سلبية ستحملها المحكمة والوضع الاجتماعي في البلد والوضع السياسي ميزة لهذا البلد بإشعار المواطن بالأمان، فالوضع السياسي الحالي من افضل الظروف السياسية التي نعيشها على غرار الظروف السياسية.



خليل الصالح

القانون.
وأنا أقول لا يمكن في حال من الأحوال ان تتدخل المحكمة في قرارات صاحب السمو وقد يكون للطاعين خطوط أخرى مثل الإجراءات التي لحقت مرسوم الصوت الواحد.
من جانبه، قال النائب صالح عاشور ان عنوان الندوة تم اختياره بعناية وتحدث النائب يعقوب الصانع عن الجانب القانوني، مشيراً إلى انه سيحدث عن الجانب الآخر.
واكمل ان الوضع الإقليمي غير مستقر في دول المنطقة المجاورة خاصة ان هناك قضايا تثار واحتجاج إلى وقفة وهي تمثل تقابل موقوتة وأهمها القضية الطائفية وانه يجب ان يكون الشعب يقظاً لمثل هذه المواضيع ويجب ان يشعر المواطن بان الدولة مستقرة وقوية وتدرجياً بدأ المواطن بالشعور بعدم وجود الحكومة.
وأوضح ان مرسوم الصوت الواحد حصن من خلال قرار مجلس الأمة وبالتالي لا يمكن إلغاء هذا القرار الا من خلال

كانت حلماً للمواطنين.
وأكد ان المجلس الحالي ان لم ير النور فليسبب هما حكم القضاء او صفقة حكومية مع من قاطعوا الانتخابات وإذا تمت هذه الصفقة فتعتبر خفة حكومية.
وأقول من هذا المنبر «لو اتخذت الحكومة هذا المنحى فستكون كلنا ضد هذه الحكومة بل وسيجدون كثيراً من الناس ممن وقفوا مع مرسوم الصوت الواحد سيغيرون موقفهم بل أقولها سيكون الوضع وبالا على الحكومة اذا ما تمت مثل هذه الصفقة وسيجبرونا على أن نكون ضدهم بل وسيجبرون من يرغب في حل المجلس وستكون مثل «مشية الغراب»، ونحن نؤمن بدولة المؤسسات.
وعن وجهة النظر القانونية أقول انه لا يمكن في أي حال من الأحوال ان تتعرض السلطة القضائية إلى مرسوم الضرورة ولا يمكن مصادرة حق صاحب السمو الأمير وأقول انه ليس حقاً مطلق لأن هناك فترة اسبوعين من انعقاد المجلس يراجع فيها



يعقوب الصانع

الحالي تغيرت بسبب طلب الشارع لقوانين تلامس مشاكل المواطنين ونحن أترنا ان نضع فترة من الزمن للتشريعات وبعدها نبدأ في الرقابة والاستجابات.
وبين ان هذه تعتبر فترة هدية لإعطاء الحكومة امكانية وضع قوانين ترضي الشارع، وعلى سبيل المثال منها قانون المشروعات الصغيرة وغسيل الأموال وإلغاء قانون الـ B. O. T وكثير من القوانين التي

الأسئلة البرلمانية والجلسات الخاصة إلى الاستجواب وأنا أقول ان المجالس السابقة طغت فيها الاستجابات على التشريعات.
وأضاف الصانع ان هناك قوانين أصدرت في السنوات الأخيرة الماضية وكانت قوانين غير قابلة للتنفيذ او مجرد قوانين طعن عليها أمام القضاء والمحكمة الدستورية العليا.
وأوضح ان فلسفة المجلس



صالح عاشور

والمتنفذين الذين يزعجون من لجان التحقيق البرلمانية بل ويسعون لواء المجلس الحالي حتى لا تنكشف الحقيقة أمام الشعب.
من جانبه، قال النائب يعقوب الصانع ان عنوان هذه الندوة مهم جدا وهو ما يفتح المجال والآفاق لسؤال مهم: «لماذا دائما يقال ان المجلس لا يقوم بدوره الرقابي» وأنا أقول ان هناك خلطا في المفاهيم لأن الدور الرقابي يبدأ بالتردد من

أجمع المتحدثون في الندوة التي أقامها تجمع العدالة والسلام في ديوان النائب صالح عاشور مساء أمس الأول والتي حملت عنوان «دور الانتعاش القادم... هل يرى النور» على ان أسباب حل المجلس الحالي تكون بامريرين إما برأي من القضاء او بصفقة حكومية مع من قاطعوا الانتخابات.
وقال م. عبدالله خسروا انه كنس الحديث عن تاريخ 6/16 حيث جلست المحكمة الدستورية المتعلقة بمرسوم الصوت الواحد نحن في تجمع العدالة والسلام تؤكد أننا نحترم أي قرار يصدر من المحكمة والقضاء.
وأضاف: اليوم الكويت منقسمة لفريقيين وهذا طبيعي في العمل السياسي والديموقراطيات لكن من غير المقبول ان يلجا البعض للتشكيك والتخوين ولا شك لنا نعلم ان هناك من يسعى لحل هذا المجلس ومن يسعى لن يتوقف عند تاريخ 6/16 بل سيستمرون حتى في المجالس المقبلة.
وأكد ان هناك أغلبية قاطعت الانتخابات وكانت تعتقد ان إرهاب الشارع سيؤدي إلى لفت النظر عن مرسوم الصوت الواحد والأغلبية ستستغل كل الامكانيات الجازمة وغير الجازمة لحل المجلس الحالي واليوم بدأوا باللجوء للعنف والفوضى وهذا ما لا نقبله في تجمع العدالة والسلام.
وقال: بحكمة نواب المجلس الحالي استطاعوا ان يزعجوا قنيل الأزمات إلى ان أثيرت قضية حل البرلمان الحالي وانجسه المجلس الحالي والإنجاز وتفعيل الاقتراحات والتشريعات وإعطاء الحكومة فرصة للعمل والإنجاز.
وهناك فريق يدس السم بالعسل وهم بعض التجار



جانب من الحضور